رؤيــة للــغد

برنــامج مترشــح الأفافاس لرئاسيات 7 سـبتمبر 2024

#AOUCHICHE2024

محـاور الـمشـروع -رؤيــة-

عـن الحــزب	4
عن مشاركتنا	5
منهج العمل	6
السياسة والـمؤسسات	7
اتفاق جديد مع الجالية	11
السياسة الاجتماعية	12
الاقتصاد	17
الفلاحة	22
الصناعة	26
التربية والبحث العلمي	31
الثقافة والهوية	34
الشباب والرياضة	36
المساواة بين النساء والرجال	39
الصحة العمومية	39
البيئة والمناخ	42
الأمن الوطني	45
الشؤون الخارجية	47

عـن الحــزب

تأسسـت جبهـة القـوى الاشـتراكية مـن طـرف مناضلـين مـن الحركـة الوطنيـة ومـن مجاهـدي حـرب التحريـر، مـن بينهـم الراحـل حسـين آيـت أحمـد، وهـو حـزب متجـذر في التاريـخ المجيد لبلادنـا. وتسـتمد أسسـنا الإيديولوجيـة أصولهـا مـن النصـوص المؤسسـة للدولـة الجزائريـة، لا سـيما بيـان 1 نوفمـبر 1954 وأرضيـة مؤتمـر الصومـام ل 20 أوت 1956.

تسـعى جبهـة القـوى الاشـتراكية مـن أجـل بنـاء تغيـير سـياسي سـلمي ومنظـم وتدريجـي، يرتكـز عـلى مبـادئ دولـة القانـون، والسـيادة الوطنيـة، والحريـات الديمقراطيـة، والعدالـة الاجتماعيـة. هـذه المبـادئ الغـير القابلـة للتصرف هـي جوهـر عملنـا ونشـاطنا السـياسي منـذ أكـثر مـن 60 سـنة.

تعتـبر جبهـة القـوى الاشـتراكية قـوة سياسـية معارضـة واقـتراح، تطمـح إلى ممارسـة السـلطة لتطبيـق برنامجهـا لصالـح المجتمـع بـأسره مـن خـلال مبادراتهـا وتحليلهـا واقتراحاتها، سـاهمت في إيقـاظ الوعـي السـياسي لـدى المجتمـع ولعبـت دورًا مركزيًـا في نضـالات الجزائريـات والجزائريـين مـن أجـل حقوقهـم.

تناضـل جبهـة القـوى الاشـتراكية مـن أجـل إقامـة ديمقراطيـة تمثيليـة ومواطنـة متجـذرة في البحـث عـن التوافـق حـول المصلحـة العامـة. ويتحقـق ذلـك مـن خـلال التـزام دائـم لصالـح حقـوق الإنسـان، التـي تشـمل الحقوق السياسـية والمدنيـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافية. للخـروج مـن المـأزق الحـالي وفتـح آفـاق جديـدة للبـلاد، يعمـل الحـزب عـلى تحقيـق توافـق وطنـي حـول القضايـا الأساسـية والمحوريـة، التـي يمكـن أن تتمحـور حـول ميثـاق سـياسي واقتصـادي واجتماعـي يضمـن الديمقراطيـة والمواطنـة والتقـدم والعدالـة الاجتماعيـة.

بالنسـبة لحـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية، فـإن المكونـات الهوياتيـة التـي هـي الإسـلام والعروبة والأمازيغيـة تشـكل إسـمنت للوحـدة الـذي تكونـت حولـه الأمـة الجزائريـة. ولا يمكـن فصـل أي منهـا عـن الآخـر. فهـي تشـكل أسـاس هويتنـا الديناميكيـة، «جزائريتنـا». الإشـارة إلى هـذه القيـم المشـتركة هـي الضمانـة للوحـدة الوطنيـة في إطـار دولـة القانـون، الحديثـة والمتسـاوية.

عن مشاركتنا

وفيا لأخلاقياته السياسية ووعيًا منه بمسؤوليته التاريخية في هذه اللحظة الحاسمة التي يتقرر فيها مصير وطننا، يضع حزب جبهة القوى الاشتراكية مشاركته على مستوى سياسي واستراتيجي متجانس. يقودنا اعتقاد راسخ بأن الوضع الحالي والتحديات المتعددة التي يواجهها بلدنا تتطلب استجابات حازمة وجماعية، ومشروعًا اجتماعيًا يعيد الأمل ويمنح معنى للحراك الشعبي العظيم ل 22 فبراير 2019. وقد كانت الاستجابة السياسية والمؤسساتية التي قدمتها السلطة دون مستوى هذا الزخم الشعبي الوطني الرائع.

استنادًا إلى هذا الفهم، يرى حزب جبهة القوى الاشتراكية أن الانتخابات الرئاسية المقبلة في 07 سبتمبر 2024 توفر فرصة للتعبئة السياسية لاستعادة المساحات الديمقراطية، وتقديم فرصة سياسية لجميع مواطنينا، بما في ذلك النخب الوطنية، للخروج من حالة السلبية والعمل من أجل أن نتفادى أي انزلاق للبلد إلى الجمود والانسداد.

ستستغل جبهة القوى الاشتراكية من خلال مشاركتها في هذه الانتخابات الفرصة لحمل وبكل حزم وقناعة صوت التغيير والأمل. ولتحقيق ذلك، تركز مشاركتنا على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

حماية الدولة الوطنية: بتعزيز مؤسسات الجمهورية والوقوف ضد أي محاولات تهدف إلى المساس بوطننا، ووحدته، وسيادته، واستقراره، في ظل وضع عالمي وإقليمي غير مستقر ومليء بالتهديدات.

إعادة الاعتبار للسياسة والسياسي: بإعادة إحياء النقاش العام وتفعيل الحوار النزيه والجاد بين الأفكار والمشاريع، وتحفيز المشاركة الفعالة لجميع المواطنين.

التمكين من بروز قطب سياسي قوي ووطني وتقدمي وديمقراطي واجتماعي: حول مشروع لإعادة بناء الأسس المؤسسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

منهج العمل

واعٍ بالتحديـات والمخاطـر التـي يتوجـب عـلى بلدنـا مواجهتهـا، اختـار حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية أن يضـم إلى إطاراتـه خـبراء ومتخصصـين وجامعيـين وطنيـين معروفـين في مجالاتهـم وأعضـاء نشـطين مـن المجتمـع المـدني ومواطنـين في إعـداد مشروعـه الرئـاسي.

لقـد دُفِعَـت هـذه المقاربـة في صياغـة برنامجنـا الانتخـابي برغبـة مرشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية في العمـل عـلى مـشروع جـاد يهـدف إلى بنـاء اقتصـاد وطنـي متنـوع وقـادر عـلى خلـق الـثروات، مـما يضـع بلدنـا بشـكل نهـائي في مأمـن مـن الصدمـات الخارجيـة. كـما يهـدف المـشروع إلى تجسـيد تطلعـات الشـعب الجزائـري مـن خـلال اقتراحـات وإجـراءات واضحـة تتعلـق بإرسـاء دولـة قانـون وديمقراطيـة واجتماعيـة.

سنستنسـخ هـذه الطريقـة مـن التشـاور المواطنِـي التوافقـي عـلى مسـتوى الحكومـة إذا قـرر الناخبـون منـح السـلطة لمرشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية. نحـن نؤمـن بعمـق أنـه لا يمكـن لأي حـزب سـياسي أو مؤسسـة أن تُخـرج الجزائـر وحدهـا مـن أزمتهـا المتعددة الأبعـاد. لذلـك، سـنحث عـلى بنـاء جبهـة وطنيـة للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

سـيجمع هـذه الكيـان جميـع الكفـاءات الوطنيـة وتنظـم نـدوات عامـة لجميـع القطاعـات لتشـكيل لجـان اسـتراتيجية تجمـع جميـع الفاعلـين، بهـدف إجـراء تشـخيصات وتطويـر اسـتراتيجيات تنميـة تمتـد إلى 30 عامًـا.

محـاور الـمشـروع -رؤيــة-

السياسة والـمؤسسات

إصلاح الحياة السياسية

يتعهد مرشح حزب جبهة القوى الاشتراكية بتبني إصلاحات سياسية عميقة من خلال عملية توافقيّة تأسيسية تهدف إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي حقيقي ومتفتح. يتعين في النهاية وضع أسس لدولة قانون حقيقية، تحترم العدالة والحريات الفردية والجماعية، بالإضافة إلى الحوكمة الرشيدة على جميع مستويات المسؤولية. يشمل ذلك إعادة تنظيم السلطات لضمان فصل واضح بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتعزيز الشفافية والنزاهة في إدارة الشؤون العامة، فضلاً عن إنشاء آليات قوية للرقابة لمنع الفساد وسوء استعمال السلطة. علاوة على ذلك، تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز المشاركة المواطنية من خلال:

- إصدار عفو رئاسي لصالح السجناء السياسيين وأصحاب الرأي؛
- تعديل القوانين الإطار للحريات والحياة السياسية: قانون الانتخابات، قانون الأحزاب، قانون الإعلام، قانون النقابات، قانون الجمعيات، وغيرها ؛
- إجراء انتخابات عامة مسبقة خلال السداسي الأول من عام 2025؛
- إعادة تنظيم السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال ترسيخ مبدأ الفصل الفعلي وتحديد اختصاصات وحدود كل سلطة؛
- إصلاح النظام السياسي من خلال اعتماد نظام شبه رئاسي مع توجه برلماني؛
- تحويل مجلس الأمة إلى مؤسسة تمثيلية كاملة للجماعات الإقليمية من خلال إلغاء تعيين الثلث الرئاسي؛

- منـح البرلمـان صلاحيـات موسـعة مـن خـلال إنشـاء لجـان التحقيـق والإصغـاء العـام للأشـخاص المعنـين؛
- تقديـم مسـاعدات ماليـة للأحـزاب السياسـية وفقـاً لعـدد الأصـوات التـي حصلـت عليهـا ونسـب تمثيلهـا في المجالـس المنتخبـة المحليـة والوطنيـة؛
- إصلاح السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لجعلها أكثر استقلالية؛
- ضـمان المسـاواة والتكافـؤ بـين الأحـزاب السياسـية في الولـوج إلى وسـائل الإعـلام والتغطيـة الإعلاميـة مـن خـلال تعديـل جـذري للقانـون العضـوي للأحـزاب؛
- فتـح المجالـين السـياسي والإعلامـي، ورفـع جميـع القيـود عـلى حقـوق الجمعيـات والتنظيـم مـن خـلال تبنـي نظـام تصريـح فعـلي؛
- إعـادة الاعتبـار للفعـل السـياسي والحقوقـي والنقـابي ولحريـة التعبـير والـرأي مـن خـلال إلغـاء كل جميـع القوانـين المقيـدة للحريـات والمـادة 87 مكـرر؛
- إعادة تأكيد الطابع الاستثنائي الحبس المؤقت؛
- الاعتراف بشهداء أحداث 8 ماي 1945 وشهداء وضحايا 1963.

من أجل عدالة مستقلة

يرتكـز التـزام مرشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية بإصـلاح عميـق للعدالـة عـلى ضرورة اسـتعادة الثقـة في المؤسسـات القضائيـة وضـمان اسـتقلال حقيقـي للعدالـة في جميـع أنحـاء بلدنـا. يطمـح إلى تحديـث الهيـاكل الحاليـة وضـمان عدالـة نزيهـة وشـفافة ومتاحـة لجميـع المواطنـين. تشـمل التدابـير المقترحـة مراجعـة عمليـات تعيـين القضـاة، وتوسـيع اختصاصـات المؤسسـات القضائيـة الوطنيـة الكـبرى، وإنشـاء آليـات رقابيـة فعالـة. مـن خـلال تعزيـز ظهـور نظـام قضـائي مسـتقل، ستسـاهم هـذه الإصلاحـات في ترسـيخ دولـة القانـون وحمايـة الحقـوق والحريـات الأساسـية للمواطنـين:

- **إصلاح المحكمة الدستورية:**
  - توسيع إمكانية الإخطار التلقائي للمحكمة الدستورية لتشمل المجموعات البرلمانية؛
  - توسيع صلاحيات تعيين أعضاء المحكمة ومراجعة تشكيلتها؛

- انتخـاب رئيـس المحكمـة مـن بـين أعضائهـا. ويجـب أن يكـون رئيـس المحكمـة متخصصًـا معترفًـا بـه في القانـون؛

- **إصلاح المجلس الأعلى للقضاء:**

- مراجعـة طريقـة تعيـين أعضـاء المجلـس مـن خـلال انتخابهـم مـن قبـل قضـاة الحكـم. ويجـب أن تكـون الرئاسـة للقـاضي الأعـلى رتبـة، الـذي يُنتخـب مـن قبـل زملائـه وليـس معينًـا مـن قبـل السـلطة التنفيذيـة؛

- توسـيع صلاحيـات المجلـس ليصبـح هيئـة مسـتقلة تـشرف عـلى مسـار القضـاة، ونقـل صلاحيـة تعيـين المناصـب القضائيـة العليـا (رؤسـاء المحاكـم ورؤسـاء المجالـس) إلى المجلـس بـدلاً مـن السـلطة التنفيذيـة؛

- **تكويـن القضـاة:** منـح الحـق في الالتحـاق بالمدرسـة الوطنيـة للقضـاء للحاصلـين عـلى شـهادة للبكالوريـا بتقديـر جيـد جـدا أو أعـلى مـن ذلـك؛

- تزويـد مجلـس المحاسـبة بآليـات قانونيـة تتيـح لهـا اللجـوء إلى القضـاء المختـص في إطـار عملهـا الرقـابي.

اللامركزية والديمقراطية التشاركية

التنمية الاقتصادية الإقليمية

الجزائـر، بمـا تحويـه مـن تنـوع وشسـاعة في أراضيهـا، بحاجـة إلى نهـج تنمـوي لامركـزي، أكـثر عدالـة وملاءمـة للواقـع المحـلي. لقـد أظهـر النمـوذج المركـزي الحـالي حـدوده مـن خـلال تفاقـم الفجـوات الإقليميـة، مـع تقسـيم إداري غـير مناسـب وتركـز مفـرط في السياسـات الاقتصاديـة، مـما أدى إلى عـدم الفعاليـة في اسـتخدام المـوارد. لمعالجـة ذلـك، يقـترح مرشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية إنشـاء أقطـاب اقتصاديـة محليـة كـبرى، تأخـذ بعـين الاعتبـار الخصوصيـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والجغرافيـة لـكل منطقـة. ستسـمح هـذه الإصلاحـات بتطويـر متـوازن ومسـتدام. الهـدف مـن هـذه التنميـة الإقليميـة هـو تشـجيع التنافسـية والمبـادرة المحليـة مـن خـلال دعـم التجمعـات الإقليميـة حـول مشـاريع مشـتركة وإقامـة منافسـة اقتصاديـة عادلـة بـين المناطـق لجـذب المسـتثمرين وخلـق مواردهـا الخاصـة بهـا بصفـة مسـتقلة عـن إيـرادات الدولـة. ويشـمل ذلـك:

- إصلاح مؤسساتنا المحلية من خلال دمج مفهوم «الهيئات الإقليمية»؛
- إنشاء مؤسسات تنسيق ومراقبة، بما في ذلك وزارة دولة مكلفة بالتنسيق بين الأقطاب، لضمان تماسك وطني في التنمية الجهوية؛
- إرساء شراكة متوازنة بين الدولة والهيئات المحلية، والتخلي عن نموذج الوصاية لصالح دعم وباحترام للمهام المحلية.

الهيئات المحلية

على الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة في تطوير الجماعات المحلية، إلا أن هناك عقبات اقتصادية ومؤسساتية تعيق تنفيذ استراتيجية تنموية حقيقية. تُتخذ القرارات المهمة من قبل الحكومة المركزية، مما يحد من ملاءمتها على المستوى المحلي ومع تطلعات المواطنين. تشمل النقائص الرئيسية: المركزية المفرطة، نقص الموارد البشرية المؤهلة، عدم كفاية التمويل، مشاكل التنسيق بين الفاعلين، والرقابة الإدارية الصارمة. لمواجهة هذه التحديات، سيقوم حزب جبهة القوى الاشتراكية بتحويل الهيئات المحلية إلى مساحات للتشاور المواطِني، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والازدهار الاقتصادي:

- إجراء تقسيم إداري جديد بإنشاء ولايات وبلديات جديدة، وفقاً لمعايير ديموغرافية وجغرافية؛
- إلغاء الدائرة كمقاطعة إدارية للدولة؛
- إنشاء مجلس وطني للبلديات، مزود بأجهزة منتخبة، سيساعد البلديات في الإدارة العامة وتصميم استراتيجيات تنمية مناسبة؛
- إعداد قانون موحد للهيئات الإقليمية بتخويل صلاحيات أكبر للمجالس المنتخبة؛
- إعطاء صفة الآمر بالصرف لرئيس المجلس الشعبي الولائي؛
- الاعتراف لرئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي الولائي بصلاحيات الضبطية القضائية مع منحهم جميع الصلاحيات المرتبطة بذلك؛
- تزويد البلديات بجهاز الشرطة البلدية؛

- الاعتراف القانوني باللجان القروية ولجان الأحياء كفاعلين في التنمية المحلية؛
- تعزيـز المـوارد البشريـة البلديـة مـن خـلال توفـير تدريـب إلزامـي في الإدارة العامة، والتسـويق الإقليمـي، ومدونـة الصفقـات العامـة، وريـادة الأعـمال للموظفـين البلديين؛
- إرسـاء حوكمـة محليـة تشـاركية مـن خـلال تمكـين المواطنـين مـن المسـاهمة في تحديـد وتنفيـذ مشـاريع التنميـة المحليـة.

القضاء على التفاوتات الإقليمية

وفقـاً للـمادة 9 مـن الدسـتور، يعتـبر القضـاء عـلى التفاوتـات الإقليميـة خيـاراً اسـتراتيجياً أساسـياً لضـمان التـوازن الإقليمـي عـلى المسـتوى الوطنـي. في هـذا السـياق، يـرى مرشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية أنـه مـن الـضروري:

- إنشاء صندوق لتنمية المناطق الريفية والجبلية؛
- اعتـماد قانـون عضـوي لتحديـد محتـوى التـوازن الإقليمـي وملائمتـه في إطـار التنميـة الريفيـة والإقليميـة تجـاه البلديـات؛
- إشراك المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي في لامركزيـة تنظيمـه على المسـتوى المحـلي ليصبـح شريـكاً للهيئـات المحلية؛
- إنشاء فروع الوكالة الوطنية لجاذبية وتخطيط الإقليم على المستوى المحلي.

اتفاق جديد مع الجالية

تعـد الجاليـة الجزائريـة جـزءاً لا يتجـزأ مـن المجتمـع الوطنـي. حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية، الحريـص عـلى إشراك جميـع الجزائريـين والجزائريـات في الثـورة الديمقراطيـة التـي يسـعى إلى إحداثهـا في البـلاد، يلتـزم بمعالجـة جميـع اهتمامـات مواطنينـا المقيمـين في الخـارج. نحـن نرغـب في تعزيـز الروابـط الاجتماعيـة بينهـم وبـين أرض أجدادهـم، وكذلـك تسـهيل مشـاركتهم المدنيـة والاقتصاديـة في تطويـر الجزائـر:

- إنشاء أمانة عامة للدولة مخصصة للجالية الوطنية المقيمة في الخارج؛
- تعميم الرقمنة على جميع الخدمات القنصلية؛

- إنشـاء نوافـذ في القنصليـات الجزائريـة مخصصـة حصريـاً لدعـم ومرافقـة مواطنينـا الذيـن يرغبـون في الاسـتثمار في الجزائـر؛
- تعزيـز المشـاركة السياسـية للجاليـة مـن خـلال تسـهيل التسـجيل في القوائـم الانتخابيـة والتصويـت عـن بُعـد (عـبر البريـد وعـبر الوسـائل الإلكترونيـة)؛
- فتح المزيد من المراكز الثقافية الجزائرية في المدن الكبرى حول العالم؛
- إنشـاء صنـدوق تضامـن لدعـم أعضـاء الجاليـة الذيـن يواجهـون صعوبـات، خاصـةً في حالـة الأزمـات أو الكـوارث الطبيعيـة في بلـد الإقامـة.

السياسة الاجتماعية

إعادة تقييم القدرة الشرائية

تُعـد مسـألة تكلفـة المعيشـة قضيـة ملحـة للجزائريـين، ليـس فقـط للفئـات الشـعبية ولكـن أيضـاً للطبقـة الوسـطى التـي بـدأت تختفـي في السـنوات الأخـيرة. لقـد أبـرزت الزيـادات الكبـيرة في أسـعار المـواد الاسـتهلاكية الأساسـية، والعقـارات، ومـواد البنـاء، والمركبـات مشـكلة تـآكل القـدرة الشرائيـة. عـلى الرغـم مـن التدابـير المتخـذة لدعـم الأسر، لا تـزال التحديـات المرتبطـة بالتضخـم، والبطالـة، والتشـوهات في توزيـع الدخـل قائمـة. لتحسـين القـدرة الشرائيـة بشـكل مسـتدام، يجـب تنفيـذ إصلاحـات اقتصاديـة هيكليـة، وتنويـع الاقتصـاد، وخلـق المزيـد مـن فـرص العمـل، واسـتقرار الأسـعار. يمكـن أن تعـزز هـذه الإجـراءات القـدرة الشرائيـة للمواطنـين وتسـاهم في تحقيـق تنميـة اقتصاديـة أكـثر شـمولاً وتوازنـاً:

- زيادة الحد الأدنى الوطني المضمون إلى 40,000 دينار جزائري؛
- ربط الأجورر بمعدل التضخم؛
- زيادة قيمة النقطة الاستدلالية إلى 60 دينار جزائري؛
- تعليـق الضريبـة عـلى الدخـل الإجـمالي عـلى الأجـور التـي تقـل عـن 50,000 دينـار جزائـري؛
- تسقيف أسعار المنتجات الغذائية الأساسية؛

- تجميد الأسعار استثنائياً عندما ترى الحكومة ذلك ضرورياً؛
- إعادة تنظيم نظام فرض الضرائب من خلال توسيع قاعدة الضرائب وتعزيز قدرات التحصيل؛
- دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية لتقليل الاعتماد على الواردات وتخفيف تقلبات الأسعار؛
- وضع خطة لتخطيط الإنتاج الزراعي الوطني وتشديد الإجراءات لمكافحة المضاربة؛
- إنشاء برامج عمل بدوام جزئي موجهة للشباب والنساء، ما يسمح بالزيادة من الدخل للأسر؛
- تعزيز دور وصلاحيات جمعيات حماية المستهلكين.

تعزيز الحماية الاجتماعية

إن الحماية الاجتماعية هي جوهر رؤيتنا لدولة ديمقراطية واجتماعية. ويتطلب ذلك بالضرورة توفير ضمانات للجزائريين والجزائريات للوصول إلى خدمات اجتماعية ذات جودة، مجانية ومتساوية. وفي هذا السياق، يلتزم مرشح جبهة القوى الاشتراكية بما يلي:

- إنشاء دخل أدنى شامل بنسبة 50٪ من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- زيادة قيمة الإعانات العائلية إلى 3000 دينار جزائري لكل طفل؛
- إعادة العمل بالتقاعد النسبي؛
- إجراء إصلاح شامل لنظام التقاعد؛
- مراجعة نظام استرداد التكاليف الطبية لتوسيعه ليشمل خدمات علاجية أخرى؛
- الاعتراف بقائمة جديدة من الأمراض المهنية.

مكافحة التضخم

التضخـم في الجزائـر هـو ظاهـرة متعـددة العوامـل تعـود أصولهـا في ترابـط مجموعـة مـن العوامـل الاقتصاديـة. وبالتـالي، فـإن مكافحـة هـذه الظاهـرة تتطلـب نهجًـا متعـدد الأشـكال يجمـع بـين السياسـات النقديـة والماليـة والهيكليـة:

- تشجيع ادخار الأسر من خلال نسبة فائدة محفزة؛
- اتخـاذ إجـراءات هيكليـة لتعزيـز فعاليـة شـبكات التوزيـع التـي تؤثـر اختلالاتهـا في اسـتمرار الضغـط عـلى الأسـعار؛
- بيـع السـندات الماليـة في السـوق المفتوحـة: يمكـن لبنـك الجزائـر بيـع السـندات الماليـة في السـوق المفتوحـة لامتصـاص الأمـوال المتداولـة، مـما يمكـن أن يسـاعد أيضًـا في تقليـل التضخـم؛
- تعزيز مكافحة الاحتكارات والمضاربات، وتشديد الإجراءات العقابية؛
- اتخـاذ تدابـير لتحسـين التوزيـع، مثـل إنشـاء أسـواق جملـة كبـيرة (شرق، غـرب، وسـط، جنـوب). سـتكون هـذه الأسـواق مسـيرة مـن قبـل شركات متخصصـة مجهـزة بمسـاحات تخزيـن وتقـوم بـإدارة العـرض مـن المنتجـات في السـوق الوطنيـة؛
- تعزيـز التعليـم المـالي لمسـاعدة المواطنـين عـلى فهـم وإدارة شـؤونهم الماليـة الشـخصية بشـكل أفضـل.

إعادة تنشيط سياسة التشغيل

تمثـل البطالـة تحديًـا كبـيرًا للتنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة في البـلاد. بـين عامـي 2010 و2020، بلـغ معـدل البطالـة ذروتـين عنـد حـوالي 14٪ في عامـي 2018 و2020 و2021. وفقًـا لتقديـرات صنـدوق النقـد الـدولي، مـن المتوقـع أن يرتفـع هـذا المعـدل ليصـل إلى حـوالي 19٪ بحلـول عـام 2026.

الشـباب وخريجـي الجامعـات والنسـاء هـم الأكـثر تـضررًا، مـما يعكـس اختـلالات هيكليـة وعـدم التوافـق بـين العـرض والطلـب عـلى العمـل.

أظهـرت سياسـات التشـغيل، وهـي تاريخيـاً مركزيـة وموحـدة، محدوديتهـا في مواجهـة

التنـوع الاقتصـادي والجغـرافي والاجتماعـي للمناطـق. مـن هنـا تظهـر الحاجـة إلى نهـج جديـد في التشـغيل:

- إجـراء دراسـة مفصلـة لتحديـد ورسـم خريطـة لمناطـق التشـغيل المختلفـة في الجزائـر، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الخصائـص الاقتصاديـة، والمـوارد المتاحـة، واحتياجات كل منطقـة؛
- تحديـد الأولويـات الإقليميـة وتوجيـه الاسـتثمارات والمبـادرات التنمويـة بنـاءً عـلى الإمكانيـات الاقتصاديـة واحتياجـات المهـارات لـكل منطقـة (إنشـاء أقطـاب متخصصـة للأنشـطة في كل المناطـق الكبـيرة)؛
- إشراك السـلطات المحليـة لتلعـب دورا رئيسـيا في تنفيـذ سياسـات التشـغيل، مـن خـلال تنسـيق الجهـود بـين الجهـات الفاعلـة المختلفـة والسـهر عـلى تلبيـة المبـادرات للاحتياجـات المحليـة؛
- تكييـف التكويـن المهنـي والجامعـي مـع الاحتياجـات المحليـة في التشـغيل مـن خـلال إنشـاء برامـج تعليميـة خاصـة بـكل منطقـة؛
- تحقيـق التـوازن بـين التكويـن والاحتياجـات الاقتصاديـة لأن العديـد مـن الخريجـين يمتلكـون مهـارات غـير متماشـية مـع الاحتياجـات الفعليـة لسـوق العمـل؛
- تشـجيع التكويـن الداخـلي والتمهـين العمـلي في الـشركات، مـن خـلال تقديـم حوافز ضريبيـة لهـذه الـشركات، مـما سيسـمح للطـلاب باكتسـاب خـبرة عمليـة واندمـاج أفضـل في سـوق العمـل؛
- تعزيـز النسـيج الصناعـي الوطنـي مـن خـلال تشـجيع إعـادة توطـين والتوطـين المشـترك للـشركات الأجنبيـة.

السكن والتهيئة العمرانية

تُعَـدّ سياسـة التهيئـة العمرانيـة الفعّالـة ضروريـة لضـمان تنميـة متوازنـة ومسـتدامة للمـدن والمناطـق. تشـمل هـذه السياسـة التخطيـط، والتصميـم، وضبـط اسـتخدام الأراضي والبنيـة التحتيـة بهـدف تحسـين جـودة حيـاة السـكان.

في الجزائـر، تواجـه التهيئـة العمرانيـة تحديـات كبـيرة مثـل النمو السـكاني السريـع، والهجرة

مـن الريـف إلى المـدن، والتوسـع الحـضري غـير المنظـم في كثـير مـن الأحيـان. تعتـبر قضيـة السـكن أيضًـا مسـألة حيويـة، مـع زيـادة الطلـب والظـروف المعيشـية المتردية لجـزء كبـير مـن السـكان. وفي هـذا الصـدد، قـرر مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية مـا يـلي:

- إنشـاء أربـع مـدن نموذجيـة ذكيـة ومترابطـة في الشـمال، والجنـوب، والـشرق، والغـرب مـن البـلاد؛
- تحديـث وتعزيـز المخططـات التوجيهيـة للتهيئـة لـكل مدينـة مـع مراعـاة الاحتياجـات الحاليـة والمسـتقبلية؛
- الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة للنقـل العمومـي لتحسـين التنقـل في المـدن وتقليـل الازدحـام المـروري؛
- إجـراء دراسـات لـكل مدينـة لوضـع مخططـات توسـعة لمـدة 30 عامًـا مـع توجيهـات صارمـة بشـأن شـغل الأراضي؛
- إنشاء هويات حضرية مميزة من خلال نمط معماري خاص؛
- تزويـد المـدن بمسـاحات ترفيهيـة والحفـاظ عـلى الحدائـق والمسـاحات الخـضراء لتحسـين جـودة الحيـاة في المـدن؛
- تكييـف التخطيـط العمـراني والإسـكان ليكونـا متاحـين للأشـخاص ذوي الاحتياجـات الخاصة؛
- تهيئة الأحياء العشوائية والفوضوية وتسوية وضعيتها ؛
- إطلاق برامج التجديد الحضري؛
- تكليف البلديات بإدارة وصيانة المساكن الاجتماعية؛
- توفير إمكانية إعادة تخصيص المساكن الاجتماعية وفقًا لاحتياجات الأسر؛
- زيادة قيمة الدعم للسكن الريفي إلى 2 مليون دينار جزائري؛
- حظـر بنـاء عـمارات ومبـانٍ بشـكل عـصري في القـرى الريفيـة للحفـاظ عـلى هويتها التراثية؛
- إنشـاء شرطـة تخطيـط عمـراني بصلاحيـات واسـعة لمكافحـة البنـاء غـير القانـوني وتدهـور الأراضي العامـة.

الاقتصاد

تنويع الاقتصاد

يعتمد اقتصادنا بشكل أساسي على استغلال وتصدير المحروقات، حيث تمثل هذه الموارد جزءًا كبيرًا من إيرادات البلاد. فقد مثل قطاع النفط والغاز 19٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و93٪ من صادرات السلع، و38٪ من إيرادات الميزانية بين عامي 2016 و2021. هذه التبعية المفرطة تشكل مصدرًا لهشاشة الاقتصاد الوطني.

لضمان نمو مستدام ومتوازن، يجب على الجزائر تنويع اقتصادها. من أجل تقليل تعرضها للصدمات الخارجية وضمان نمو دائم، يريد حزب جبهة القوى الاشتراكية تبني نهج متكامل ومتعدد الأبعاد يشمل إصلاحات هيكلية واستثمارات استراتيجية. هدفنا هو استبدال الاقتصاد الحالي القائم على الريع باقتصاد قائم على الإنتاج، يشجع الابتكار وريادة الأعمال. وفي هذا السياق، يخطط مرشح حزب جبهة القوى الاشتراكية لما يلي:

- تطوير سلاسل القيمة المحلية والصناعات البديلة لتقليل الاعتماد على الواردات وزيادة معدل الاندماج الصناعي؛
- اعتماد استراتيجية لتثمين المنتجات المنجمية من خلال تطوير الصناعة التحويلية؛
- تعزيز المحيط الحالي للشركات الناشئة من خلال إنشاء بنك وطني متخصص في تمويل الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة؛
- تطوير اقتصاد المعرفة الذي سيمكن من تنويع الاقتصاد من خلال تقديم آفاق جديدة، وتشجيع الابتكار، وتحفيز تطوير قطاعات أكثر تنوعًا؛
- تشجيع الترويج للمنتجات المحلية وتسويقها في الأسواق المحلية والدولية؛
- تطوير القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات ذات القيمة المضافة العالية، والصناعات البديلة، وصناعة التحويل؛
- تحديث قطاع الزراعة وتشجيع الزراعة على النطاق الصناعي؛

- تعزيـز المعهـد الوطنـي للتقييـس في إطـار مهامـه المتعلقـة بوضـع ا المعايـير وتنسـيق أنشـطة الاعتـماد.

تحسين مناخ الأعمال

تواجـه الجزائـر تحديـات كبـيرة في مجـال منـاخ الأعـمال، مـما يؤثر عـلى تنافسـية اقتصادها ويعـوق تطويـر القطـاع الخـاص. تصنيـف «ممارسـة الأعـمال» لعـام 2021 الصـادر عـن البنـك الـدولي وضـع الجزائـر في المرتبـة 157 مـن بـين 190 دولـة، مـع تصنيفـات مقلقـة فيـما يتعلـق بحمايـة المسـتثمرين، وحريـة التجـارة، وعـبء الضرائـب، والبيروقراطيـة، وإنشـاء الـشركات. غالبًـا مـا تكـون الإجـراءات الإداريـة معقـدة وبيروقراطيـة وتخضـع لتأخـيرات. هنـاك حاجـة إلى اتخـاذ تدابـير عاجلـة لمعالجـة هـذه الوضعيـة وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة وتعزيـز التنافسـية الاقتصاديـة للبـلاد:

- إعـادة تنظيـم الـشركات الاقتصاديـة العموميـة لتحسـين كفاءتهـا وإدارتهـا وأدائهـا التكنولوجـي؛
- تسريع عملية رقمنة الخدمات الإدارية؛
- تبسيط إجراءات إنشاء الشركات؛
- ضمان استقرار قانون الاستثمار؛
- إلغاء تجريم فعل التسيير لتشجيع ريادة الأعمال؛
- تعزيز آليات مكافحة الفساد؛
- ضمان الشفافية في منح الصفقات العمومية وفي المعاملات التجارية؛
- إنشـاء تجمعـات اقتصاديـة ومناطـق اقتصاديـة خاصـة لتعزيـز الابتـكار والتعـاون بـين الـشركات.

زيادة الصادرات

عـلى الرغـم مـن أن الجزائـر نجحـت في زيـادة حجـم صادراتهـا غـير النفطيـة منـذ عـام 2021، حيـث بلغـت 7 مليـارات دولار أمريـكي، إلا أن هـذا الرقـم بعيـد عـن الإمكانيـات الاقتصاديـة التـي تزخـر بهـا بلادنـا، خاصـة مـع دخـول منطقـة التجـارة الحـرة القاريـة

الأفريقية حيز التنفيذ. بفضل قدراتها الإنتاجية من حيث الجودة والأسعار التنافسية، يمكن للجزائر تحت إدارتنا أن تصل إلى 40 مليار دولار في أفق 2030. لتحقيق ذلك، يعتمد مرشح حزب جبهة القوى الاشتراكية على سلسلة من الإجراءات:

- تحسين دور الدبلوماسية الاقتصادية للتعريف بالإمكانات الاقتصادية الجزائرية؛
- إنشاء تمثيليات لغرف التجارة في دول مستهدفة لهذا الغرض؛
- تسريع انتشار البنوك الجزائرية في الخارج؛
- تعزيز دور الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية من خلال وضع نهج للرصد الاستراتيجي ونظام معلومات عن الأسواق المستهدفة، مما سيمكن من جمع معلومات عن هذه الأسواق، ومعالجة المعلومات ووضعها تحت تصرف الشركات الوطنية، والتنبؤ بتطور الأسواق المستهدفة لتمكينها من التكيف؛
- تخطيط الإنتاج، وخاصة الزراعي، وتخصيص مساحات للتصدير، مما سيمكن من الإنتاج وفقًا لمعايير الأسواق المستهدفة وضمان الكميات المطلوبة؛
- تشجيع الصناعة المخصصة للتصدير من خلال الحوافز الضريبية؛
- تنظيم دورات تدريبية لفهم معايير الأسواق المستهدفة والحصول على شهادات التقييس العالمية؛
- تشجيع الشركات العمومية والخاصة التي اكتسبت خبرة معينة على دخول الأسواق الأفريقية والدولية بشكل عام؛
- تجديد أسطول النقل البحري من خلال شراء سفن جديدة لنقل البضائع؛
- تعزيز الأسطول الجوي الوطني بطائرات شحن لدعم التصدير.

عصرنة النظام المالي والمصرفي

يجب تعزيز وتدعيم إصلاح النظام المصرفي والمالي الجزائري من خلال إعادة تأهيل المهام الأساسية والسيادية لبنك الجزائر، الذي يجب أن يستعيد استقلاليته عن السلطات التنفيذية والسياسية. يجب أن يسهر البنك بشكل خاص على الاستقرار النقدي وأسعار المستهلك للحد من أي تضخم يضر بالتوازنات الاقتصادية الكبرى

والقـدرة الشرائيـة. عـلاوة عـلى ذلـك، نسـعى إلى اسـتعادة الثقـة في نظامنـا النقـدي وتعزيز قيمـة الدينـار الـذي يسـتمر في التدهـور. سـيتم تحقيـق ذلـك بشـكل أسـاسي مـن خـلال:

- إصلاح القانون النقدي والمصرفي 23-09؛
- تعزيز الانضباط المالي من خلال تعديل القانون العضوي 18-15؛
- توسـيع صلاحيـات مجلـس النقـد والقـرض لتمكينـه مـن اتخـاذ قـرارات أكـثر اسـتراتيجية وديناميكيـة في القطـاع المـالي؛
- رقمنـة النظـام المـصرفي بالكامـل وتعزيـز أنظمـة الرقابـة والأمـن ضـد الهجـمات السـيبرانية والاحتيـال الإلكـتروني؛
- تشـجيع التحـول الرقمـي للبنـوك لتحسـين الوصـول إلى الخدمـات المصرفيـة، وتكريـس الطابـع الآلي في المعامـلات بـين البنـوك وعمليـات الدفـع، وتقليـل تكاليـف المعامـلات، وتعزيـز الشـفافية؛
- تنشـيط سـوق الأسـهم مـن خـلال إدخـال المزيـد مـن الـشركات وتشـجيع الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة عـلى دخولهـا عـبر إجـراءات ضريبيـة، لتنويـع مصـادر التمويـل؛
- إنشـاء بنـك وطنـي متخصـص في التمويـل الصغـير لتسـهيل وصـول الـشركات الصغـيرة والمتوسـطة والـشركات الناشـئة إلى التمويـل.

مكافحة السوق الموازية

يمثـل السـوق المـوازي في الجزائـر جـزءًا كبـيرًا مـن الاقتصـاد، يقـدر بـين 30٪ و50٪ مـن الناتـج المحـلي الإجـمالي الوطنـي. يتميـز هـذا القطـاع بأنشـطة اقتصاديـة غـير معلنـة، تتهـرب مـن القانـون والضرائـب المفروضـة مـن قبـل الدولـة.

هـذه الوضعيـة تـؤدي إلى تأثـيرات اقتصاديـة واجتماعيـة وسياسـية متعـددة، وتطـرح العديـد مـن التحديـات التـي تعرقـل تطـور البـلاد. للتخفيـف مـن هـذه المشـاكل، يجـب إطـلاق سياسـات لتقنـين الأنشـطة الاقتصاديـة:

- تقليـل تعقيـد إجـراءات التسـجيل والتصريـح للـشركات وإعـادة تنشـيط الشـباك الوحيـد لتسـهيل الإجـراءات الإداريـة؛
- تقديم تخفيضات أو إعفاءات ضريبية مؤقتة للشركات التي تقوم بتسوية وضعها.

حالة سوق الصرف غير الرسمي

يمثل سوق الصرف غير الرسمي تهديدات خطيرة للاقتصاد الوطني من حيث عدم الاستقرار النقدي، فقدان الإيرادات الضريبية، المنافسة غير العادلة، إضعاف المؤسسات المالية، تعزيز الاقتصاد الخفي وتفاقم الفوارق. يتم تغذية هذه «السوق السوداء» من خلال قيود متعددة على العملات، وأسعار صرف غير تنافسية، ونقص الثقة في المؤسسات المالية. تتطلب مكافحة هذا السوق مزيجًا من الإصلاحات السياسية، وتعزيز المؤسسات المالية، وفرض إجراءات قمعية ورقابية، بالإضافة إلى جهود التوعية:

- إنشاء وكالات صرف رسمية على المستوى الوطني؛
- اعتماد سعر صرف أكثر مرونة أو تعويمه ليعكس بشكل أفضل العرض والطلب في السوق الرسمي، مما يقلل من الفجوة مع سعر السوق غير الرسمي؛
- زيادة الحصة السياحية إلى 1000 يورو؛
- تكثيف عمليات التفتيش وتطبيق عقوبات صارمة ضد المتعاملين في سوق العملات غير الرسمي. يمكن أن تشمل هذه العقوبات غرامات، ومصادرة العملات، وإجراءات قمعية أخرى.

دور الدولة كضابطة

يعتبر دور الدولة كضابطة عنصرا أساسيًا لضمان السير المتوازن والعادل للمجتمع والاقتصاد. من خلال التدخل لتصحيح اختلالات السوق، وحماية المستهلكين والعمال، والسير الحسن للمرافق العامة واستقرار الاقتصاد، والحد من الفوارق، وتعزيز التنمية المستدامة، تضمن الدولة حماية وتعزيز مصالح البلاد ككل. عملية الضبط أساسية لبناء مجتمع عادل ومزدهر. مع وصول مرشح جبهة القوى الاشتراكية إلى السلطة، ستلعب الدولة دورًا معززًا في الضبط الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

- تعزيز استقلالية سلطات الضبط الحالية وإنشاء أخرى في القطاعات التي لم يتم تغطيتها.

الفلاحة

السيادة الغذائية

تعـد السـيادة الغذائيـة، أي قـدرة البلـد عـلى إنتـاج مـا يكفي مـن الغـذاء لتلبيـة احتياجات سـكانه مـع إعطـاء الأولويـة للمنتجـين المحليـين وسلاسـل التوريـد القصـيرة، ذات أهميـة اسـتراتيجية للجزائـر نظـرًا لاعتمادهـا الكبـير عـلى واردات الغـذاء، والتحديـات المناخيـة، والحاجـة إلى تعزيـز أمنهـا الغـذائي. وفقًـا لمنظمـة الأغذيـة والزراعـة في عـام 2019، بلغـت واردات الجزائـر الغذائيـة حـوالي 8.3 مليـار دولار، مقابـل 7.7 مليـار دولار في عـام 2018، مـع اسـتيراد حـوالي 75٪ مـن الحبـوب و70٪ مـن منتجـات الألبـان مـن الخـارج. هـذا الاعتـماد يعـرض البـلاد لتقلبـات الأسـعار واضطرابـات سلاسـل التوريـد العالميـة. لتحقيـق السـيادة الغذائيـة، يجـب عـلى الجزائـر اعتـماد نهـج متكامـل ومتعـدد القطاعـات، يتضمـن سياسـات زراعيـة وغذائيـة متماسـكة، واسـتثمارات في البنيـة التحتيـة والبحـث الزراعـي، بالإضافـة إلى تعزيـز نظـام غـذائي صحـي ومسـتدام:

- إنشاء وكالة وطنية للأمن الغذائي؛
- خـوض معركـة القمـح لضـمان الاكتفـاء الـذاتي في هـذا المجـال خـلال خمـس سـنوات؛
- تطوير سلاسل الأغذية الزراعية الاستراتيجية؛
- زيادة نسبة المكننة والرقمنة في زراعتنا؛
- تشجيع ودعم الزراعة الجبلية؛
- استقرار الإمدادات من خلال تشجيع الإنتاج المحلي؛
- إنشاء بنك للبذور للحد من الاعتماد على استيرادها؛
- إنشاء بنك وراثي للحفاظ على السلالات المحلية؛
- الاسـتثمار في البحـث والتطويـر في قطـاع الزراعـة لتحسـين العوائـد وتقليـل الاعتـماد على الـواردات؛
- مكافحة جميع أشكال الهدر والتبذير؛

- إنشاء خلية يقظة ورصد صحي تتعلق بسلامة الأغذية؛
- وضع خرائط زراعية لبرمجة الإنتاج والمحاصيل حسب احتياجات السوق، ثقافاتنا الغذائية المختلفة، مواسمنا وأعيادنا الدينية التي يتراجع تقويمها كل عام عشرة أيام؛
- تشجيع تنظيم الفلاحين والمربين في أنظمة تعاونية لتمكين التخطيط للإنتاج الزراعي والغذائي؛
- إنشاء علامات تنافسية بين المناطق المحلية وتعزيز تطوير وإنشاء سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية ذات الأصل المحمي؛
- إنشاء وتجديد المخزونات الاستراتيجية بانتظام من المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع لتجنب الأزمات والنقص.

التخطيط الفلاحي

يدافع مرشح جبهة القوى الاشتراكية عن استراتيجية التخطيط الزراعي. أولاً، من المهم تشجيع الفلاحين على تنظيم أنفسهم في تعاونيات، مما سيساهم في تحسين العوائد، وإدخال تقنيات إنتاج جديدة، والتخطيط للإنتاج الزراعي، وتحسين استخدام الموارد، وتعزيز قوة التفاوض للفلاحين، وتعزيز الممارسات الفلاحية المستدامة. لتحقيق فوائد قصوى، يجب دعم التعاونيات بسياسات عامة ملائمة، وبرامج تكوين ومساعدة فنية، وتسهيل الوصول إلى التمويل. بعد ذلك، تعتبر سياسة تخطيط الإنتاج الفلاحي أساسية لتنسيق السياسات والاستثمارات والإجراءات بهدف تحسين الإنتاج، وتحسين جودة المنتجات، وضمان الوصول إلى الأسواق، وتعزيز التنمية الريفية المستدامة:

- وضع آليات للتنسيق بين الوزارات، واستشارة الأطراف المعنية، والمتابعة والتقييم؛
- اعتماد أنظمة الزراعة الواسعة في المناطق الفلاحية الممطرة؛
- دعم المشاريع الزراعية ذات النطاق الصناعي مالياً، وخاصةً للمنتجات ذات الطلب العالي؛
- تشجيع الزراعة الغذائية في المناطق الريفية؛

- تشجيع الإنتاج الأقل استهلاكاً للمياه؛
- تطوير نموذج للإنتاج الزراعي خارج نطاق الدعم؛
- زيادة المساحات المروية، التي تبلغ حالياً 1.43 مليون هكتار، لتجنب تقلبات الأمطار؛
- استغلال أراضي الجنوب الكبير للزراعة.

الإنتاج الحيواني

يشغل الإنتاج الحيواني مكانة بارزة في برنامجنا الاقتصادي. تكشف الأزمات المتكررة في هذا القطاع عن قيود رئيسية تتطلب سياسات ملائمة، لا سيما لتلبية الطلب على الاستهلاك الوطني والسيطرة على أسعار منتجات الألبان واللحوم عند مستوى معقول طوال العام. وقد وضع مرشح جبهة القوى الاشتراكية إجراءات ملموسة لتحديد تشخيص دقيق للقطاعات وتقديم حلول مناسبة:

التدابير الشاملة

- تقديم دعم مالي مدروس لضمان استدامة قطاع الألبان؛
- تحسين الجوانب الغذائية وتسيير تربية الحيوانات؛
- وضع سياسات دعم مالي تعتمد على معرفة دقيقة بتكاليف الإنتاج؛
- إدخال زراعات علفية متوازنة من حيث الطاقة والبروتينات على المدى المتوسط؛
- تحسين جينات الثروة الحيوانية المحلية لتناسب الظروف المحلية؛
- وضع استراتيجيات تطوير وحماية لأنواع حيوانية أخرى مثل الجمل والماعز والأرانب.

قطاع الدواجن

- تشخيص الحالة المرضية للمزارع وتنفيذ تدابير وقائية؛
- تطوير زراعات محلية مرتبطة بالقطاع مناسبة لتحقيق استقلالية غذائية أفضل؛
- إنشاء استقلال جيني من خلال تطوير سلالات دجاج مناسبة.

قطاع الأغنام

- تحسين إدارة المراعي وتقديم دعم غذائي مدروس؛
- إعادة تنظيم القطاع لتفادي المضاربة؛
- تطوير وحماية الأغنام الجزائرية من خلال تحسين المعرفة بجيناتها؛
- وضع حيز العمل التلقيح الصناعي وأدوات تقنية أخرى للحفاظ على الجينات.

قطاع الأبقار

- تحسين الجوانب الغذائية وإدارة المزارع؛
- تطوير قطاع لحوم البقر المحلي من خلال توطين أبقار اللحوم من إنتاج محلي من العجول.

إدارة الأراضي الفلاحية

تُعد الأراضي الفلاحية في الجزائر قضية أساسية للتنمية المستدامة للقطاع الفلاحي، والأمن الغذائي، ورفاهية السكان الريفيين. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع الاستراتيجي تحديات هامة، مثل تجزئة الأراضي، وغياب التنظيم الفعّال، والضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعية. يولي مرشح جبهة القوى الاشتراكية أهمية كبيرة للتدابير التي تهدف إلى تحسين إدارة الأراضي الفلاحية

- وضع تشريعات لحماية الأراضي الزراعية من التآكل والتفتيت؛
- اعتماد تخطيط جغرافي فعال لتحديد المناطق الفلاحية ذات الأولوية؛
- حماية الأراضي الفلاحية من التحويل وتعزيز الاستخدام المستدام للأراضي؛
- تنفيذ إصلاح العقار الفلاحي لتحقيق إدارة أكثر فعالية للأراضي الفلاحية؛
- دعم الفلاحة العائلية والتعاونيات الزراعية.

الصناعة

الطاقة والمناجم كرافعة للتنمية

استخدام قطاع الطاقة والمناجم كرافعة لدعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر هو أحد الالتزامات الرئيسية لمرشح جبهة القوى الاشتراكية.

تهدف التدابير المقترحة أدناه إلى تحقيق أقصى قدر من الأثر الإيجابي لهذا القطاع على الاقتصاد الجزائري، من خلال دعم وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى لتحقيق نمو مستدام وشامل:

- إنشاء صندوق سيادي يتم تمويله من عائدات النفط والغاز للاستثمار الاستراتيجي في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ضمان توفير مستدام وميسور للطاقة لدعم الصناعات التحويلية والزراعية والخدماتية؛
- توسيع الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية لتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية، بما في ذلك الزراعة والحرف اليدوية؛
- الاستثمار في البنية التحتية للطاقة (الأنابيب، الشبكات الكهربائية، الطرق) للاستفادة منها في القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- تطوير مشاريع طاقية ومنجمية في المناطق النائية لإنشاء بنية تحتية تحسن الوصول إلى الأسواق والخدمات؛
- خلق وظائف غير مباشرة في الخدمات المساعدة، اللوجستيات وتوفير السلع والخدمات بفضل الوظائف المباشرة في قطاع الطاقة والمناجم؛
- تشجيع اعتماد التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة، مثل الطاقات المتجددة، لدعم الابتكار في القطاعات الأخرى؛
- دعم البحث والتطوير في قطاع الطاقة لتعزيز الابتكارات المفيدة للقطاعات الاقتصادية الأخرى؛

- اســتخدام المنتجــات الثانويــة لصناعــة الطاقــة كمــواد أوليــة لصناعــات أخــرى (البلاســتيك، المــواد الكيميائيــة، الأســمدة)؛
- تطويـر صناعـة تحويـل المنتجـات المنجميـة لإضافـة قيمـة عـلى المسـتوى المحـلي والانضـمام إلى سلاسـل القيمـة العالميـة، مـما يعـزز الاقتصـاد الوطنـي.

تعزيز الأمن الطاقوي

يعـد الأمـن الطاقـوي مكسـبًا كبـيرًا للجزائـر، البلـد الغنـي بالنفـط والغـاز الطبيعـي. ومـع ذلـك، لضـمان إدارة مثـلى لمواردنـا الطاقويـة عـلى المـدى الطويـل وتنوعهـا، يعتـزم مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية اتخـاذ إجـراءات اسـتراتيجية فوريـة:

- الاسـتثمار بشـكل مكثـف في البنيـة التحتيـة للطاقـة الشمسـية (تطويـر محطـات الطاقـة الكهروضوئيـة ومحطـات الطاقـة الشمسـية الحراريـة)؛
- تشـجيع اسـتخدام الألـواح الشمسـية الفرديـة والترويـج لتركيبهـا في المناطـق الريفية والهضـاب العليا؛
- استغلال طاقة الرياح (تحديد واستعمال المواقع ذات الإمكانيات الكبيرة)؛
- وضـع آليـات ماليـة لدعـم مشـاريع الطاقـة المتجـددة مـن خـلال الاعتـمادات الضريبيـة والمنـح؛
- تطوير برامج تدريبية في قطاع الطاقات المتجددة؛
- الاسـتثمار في تقنيـات التخزيـن لإدارة التزويـد غـير المنتظـم في مصـادر الطاقـة المتجـددة مثـل الطاقـة الشمسـية والريـاح؛
- الترويج للنقل والمركبات الكهربائية أو التي تعمل بالغاز النفطي المسال.

السياسة الصناعية الجديدة

عـلى الرغـم مـن جهـود التنـوع الاقتصـادي، لا يـزال قطـاع التصنيـع في الجزائـر غـير متطـور بمـا فيـه الكفايـة، مـع بنيـة تحتيـة غـير كافيـة وبيئـة أعـمال معقـدة. تظهـر القطاعـات الغذائيـة، الصيدلانيـة ومـواد البنـاء إمكانيـات، لكنهـا محـدودة بتحديـات متنوعـة. توجـد مبـادرات حكوميـة، لكـن هنـاك حاجـة إلى إصلاحـات إضافيـة لتحقيـق التنميـة الصناعيـة

المستدامة. يعتزم مرشح جبهة القوى الاشتراكية تبني سياسة صناعية جديدة ترتكز على توسيع وتنويع الصناعات التحويلية:

- إعطاء الأولوية للاستثمار في الصناعات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية، الإلكترونية، الغذائية والكيماوية؛
- تفضيل هذه الفروع عند تخصيص الأراضي الصناعية ومنحها المساحات والمباني الصناعية الشاغرة؛
- استكمال المزايا العامة لقانون الاستثمارات بمزايا خاصة للشعب ذات الأولوية؛
- تطوير وتنويع الأنشطة البتروكيماوية لتحقيق قيمة مضافة أكبر على الإقليم الوطني (الأسمدة، الأمونياك، الميثانول، الهيدروجين الأخضر...)؛
- تقليل الاعتماد على استيراد المواد الأولية للصناعات ذات الأولوية.

التحول الصناعي

يخطط مرشح جبهة القوى الاشتراكية لمرحلة ثانية من التصنيع في الجزائر، تركز على الصناعات التي تعتمد أكثر على رأس المال واستخدام التكنولوجيا المتقدمة. يهدف هذا التحول الصناعي إلى تقليص الفجوة التكنولوجية في البلاد وتنسيق اقتصادها مع التوجهات العالمية، بما في ذلك الاقتصاد الرقمي والتقنيات الحديثة.

لتحقيق هذا التحول بنجاح، ستلعب قطاعات التعليم والتكوين المهني والتعليم العالي دورًا مهمًا. في هذا الإطار، يجب:

- تشجيع الشركات على الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة لعصرنة عمليات الإنتاج وزيادة كفاءة تحويل المواد الأولية؛
- وضع برامج تكوين وتأهيل لتزويد القوة العاملة بالمهارات اللازمة لصناعة التحويل، لا سيما في مجال التسيير والهندسة والتكنولوجيا؛
- تقديم حوافز ضريبية ومالية للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير للمنتجات والعمليات المبتكرة؛
- تنظيم ندوات تقييم للصناعة لإنشاء لجان استراتيجية لقطاع الصناعة، تجمع

بـين المحترفـين في القطـاع، والمنظـمات النقابيـة، والسـلطات العامـة، لتسـهيل التبـادل وتعزيـز التنافسـية بـين الفـروع المختلفـة؛

- تعزيـز ودعـم المناولـة لتحسـين معـدل الاندمـاج في القطـاع الصناعـي الوطنـي، وتعزيـز التطـور التكنولوجـي، وتسـهيل البدائـل عـن الـواردات، وتحسـين أداء النسـيج الصناعـي الوطنـي؛
- تطويـر صناعـة السـيارات لتحفيـز الفـروع الأخـرى وتعزيـز القطـاع الصناعـي بشـكل عـام؛
- تكييـف أسـلوب تنظيـم الـشركات العموميـة مـع متطلبـات الربحيـة والتنافسـية الاقتصاديـة، مـن خـلال تزويدهـا بالوسـائل اللازمـة للتطـور نحـو إدارة ذات جـودة.

الصناعة السياحية

يمتلـك قطـاع السـياحة في الجزائـر إمكانيـات كبـيرة بفضـل تنوعـه الثقـافي وثرواتـه الطبيعيـة وتراثـه التاريخـي. ومـع ذلـك، ورغـم هـذه المزايـا، يواجـه هـذا القطـاع العديـد مـن العوائـق التـي تحـد تطويـره كصناعـة اسـتراتيجية كاملـة. مـن خـلال الاسـتثمار في البنيـة التحتيـة السـياحية، وتعزيـز الأمـان والاسـتقرار، وتعزيـز السـياحة المسـتدامة، يمكـن لبلادنـا أن تضـع السـياحة كدافـع للنمـو الاقتصـادي وخلـق فـرص العمـل. يعـد مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية بمـا يـلي:

- إعداد خريطة وطنية للإمكانات السياحة وتشجيع إنشاء هويات لكل منطقة؛
- إدخال إصلاحات ضريبية وتنظيمية لتشجيع الاستثمار السياحي؛
- إعـادة النظـر في تصنيـف الفنـادق وتعميـم سياسـة التجديـد لضـمان مطابقتهـا للمعايـير الدوليـة؛
- تشجيع السياحة المحلية من خلال تحديد الأسعار وتحسين جودة الخدمات؛
- تسهيل إجراءات منح التأشيرات للأجانب الراغبين في زيارة الجزائر.

قطاع النقل

تحديث شبكة النقل

تعد شبكة النقل الوطنية الفعالة والمتعددة الوسائط شرطًا أساسيًا لسير أي مجتمع واقتصاد عصري بفعالية. فهي تسهل التجارة والتصدير من خلال ربط الأسواق الوطنية والدولية وتقليل التكاليف اللوجستية. بالإضافة إلى ذلك، تحسن الشبكة من تنقل القوى العاملة والأفراد، مما يزيد من الوصول إلى فرص العمل والخدمات الأساسية، ويعزز التحضر والتنمية الريفية. كما يعتبر النقل محفزًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والإقليمية. فهو يجذب الاستثمارات، يخلق فرص العمل، ويشجع السياحة. علاوة على ذلك، يعزز التكامل الاقتصادي ويسمح للشركات بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. من أجل تحديث قطاع النقل ورفعه إلى المعايير الدولية، سيعمل مرشح الأفافاس على:

- جعل قطاع النقل قطاعًا سياديًا؛
- إنشاء شركة عمومية للنقل الحضري والضواحي في كل ولاية؛
- إطلاق شبكة سكك حديدية تغطي كامل التراب الوطني مخصصة للقطارات السريعة؛
- تحديث خطوط القطارات الحالية من خلال إدخال الكهرباء وتحديث المسارات؛
- الالتزام بتمديد مترو الجزائر إلى البلديات المجاورة؛
- تطوير خطوط جديدة للترامواي لتلبية احتياجات المدن الكبرى غير المغطاة بعد؛
- تعزيز وصيانة الشبكات الطرقية الوطنية؛
- شراء سفن جديدة لتعزيز حصة السوق في النقل البحري؛
- تحديث وإنشاء بنية تحتية جديدة للموانئ؛
- تعزيز أسطول الطيران للشركة الوطنية؛

- توحيد التنظيم المتعلق بسيارات الأجرة والسائقين الخاصين.

استعادة الأمان على الطرقات

في عـام 2022، سـجلت الجزائـر أكـثر مـن 32,200 حـادث مـروري، أسـفر عـن 3,409 وفيـات و40,000 إصابـة. في مواجهـة هـذا الدمـار المـروع والمـآسي التـي تدمـى يوميـاً مئـات العائـلات الجزائريـة، سـيتخذ مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية قـرارات صارمـة وضروريـة لاسـتعادة الأمـان عـلى الطرقـات:

- مراجعـة عمـل مـدارس تعليـم السـياقة، وكذلـك شروط ومحتـوى تكويـن المتقدمـين للحصـول عـلى رخصة السـياقة؛
- إدخـال نظـام الرخصـة بالتنقيـط، وإلـزام السـائقين بحضـور دورات إلزاميـة لاسـتعادة النقـاط المفقـودة بسـبب المخالفـات المروريـة؛
- رفـع الحـد الأدنى لسـن الحصـول عـلى رخصـة قيـادة الشـاحنات ووسـائل النقـل العمومـي؛
- تحديـد سـاعات العمـل ومراقبـة تراكـم سـاعات القيـادة للسـائقين في الشـاحنات ووسـائل النقـل العمومـي؛
- تركيـب أجهـزة تعقـب إلكترونيـة عـلى الشـاحنات ووسـائل النقـل العمومـي لمراقبة سلوك السـائقين؛
- تطبيـق إلزاميـة السـائق المسـاعد للنقـل الـبري للسـلع والمسـافرين لأكـثر مـن سـتمائة كيلومـتر.

التربية والبحث العلمي

التربية الوطنية

مسـألة التعليـم في الجزائـر ذات أهميـة حاسـمة للتنميـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة والثقافية للبـلاد. منـذ الاسـتقلال، شـهد النظـام التعليمـي الجزائـري العديـد مـن الإصلاحـات لتلبيـة الاحتياجـات المتزايـدة للسـكان والتحديـات المعـاصرة. ومـع ذلـك، لا يـزال هـذا النظـام

منغلقـا محصـوراً في ممارسـات أيديولوجيـة وطـرق تعليميـة تعتمـد عـلى الحفـظ، مـما يعيـق التفكـير وتطويـر العقـل النقـدي. لتحويـل المدرسـة الجزائريـة إلى مـكان حقيقـي للتعلـم وتكويـن المواطنـين المسـتقبليين، يـرى مترشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية أنـه يجـب:

- زيادة حصة الميزانية المخصصة للتعليم الوطني بنسبة 50٪؛
- إنشاء مجلس وطني لإعداد وتقييم البرامج الدراسية؛
- إعادة النظر جذرياً في طرق التعليم؛
- تخفيـف المناهـج الدراسـية وتقديـم التعليـم في المرحلـة الابتدائيـة فقـط في الصبـاح لتخصيـص فـترة الظهـيرة للأنشـطة الثقافيـة والرياضية؛
- تكييف أوقات الدراسة وفقاً للظروف المناخية، وخاصة في جنوب البلاد؛
- تشـجيع العمـل الجماعـي بـين الفـرق التربويـة لتحسـين متابعـة التلاميـذ وتناسـق الممارسـات التعليميـة؛
- تعديـل أسـاليب التقييـم بتنـوع المعايـير وتقديـر النجاحـات والمهـارات المكتسـبة خـارج المدرسـة؛
- الوقاية من التسرب المدرسي من خلال الدعم الاجتماعي المبكر؛
- إعادة تأهيل الثانويات التقنية وإنشاء شهادة بكالوريا مهنية؛
- إعادة تأهيل مجالس التوجيه؛
- تشجيع الأنشطة الثقافية مثل المسرح والرسم والموسيقى؛
- فتح المدارس على بيئتها من خلال الزيارات المؤسسية والشراكات المحلية؛
- تعزيز دور جمعيات أولياء الأمور في العملية التعليمية؛
- إدخال بطاقة ملخصة للانتقال إلى الجامعة؛
- تعميم نظام الوجبات المدرسية؛
- تكوين معلمين متخصصين لدعم الطلاب ذوي الصعوبات والاحتياجات الخاصة.

الجامعة والبحث العلمي

منـذ الاسـتقلال، اعتمـدت الدولـة الجزائريـة سياسـة اجتماعيـة تهـدف إلى ضـمان مجانيـة التعليـم عـلى جميـع المسـتويات، مـما أدى إلى إنشـاء نظـام تعليمـي متاح للجميع. شـهدت الجامعـة الجزائريـة توسـعاً ملحوظـاً، حيـث انتقلـت مـن جامعـة واحـدة وملحقتـين في عـام 1962 إلى 111 مؤسسـة في عـام 2022.

كـما زاد عـدد الأسـاتذة ليصـل إلى حـوالي 60,000، منهـم 44٪ أسـاتذة. سـنوياً، يتخـرج حـوالي 400,000 طالـب، مـما يخلـق تحديـاً كبـيراً في مجـال فـرص العمـل. ومـع ذلـك، رغـم هـذه التقدمـات، نـادراً مـا يتـم تصنيـف الجامعـات الجزائريـة بـين الأفضـل عـلى المسـتوى العالمـي. لتحسـين جـودة التعليـم العـالي وتعزيـز البحـث، هنـاك حاجـة إلى إصلاحـات هيكليـة واسـتثمارات في البنيـة التحتيـة.

يقترح مترشح جبهة القوى الاشتراكية الإصلاحات التالية لتحويل القطاع الجامعي:

- زيادة حصة الميزانية المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 50٪؛
- تعديـل المنحـة الممنوحـة للطـلاب لتتناسـب مـع الدخـل الأدنى العالمـي (20,000 دج شـهرياً)؛
- تحويـل وضعيـة الديـوان الوطنـي للخدمـات الجامعيـة إلى مؤسسـة عموميـة ذات طابـع صناعـي وتجـاري بهـدف عصرنتـه ومنحـه الاسـتقلالية؛
- هيكلة الجامعات لتصبح تجمعات جامعية متخصصة؛
- إعادة إدخال مدارس المهندسين تحت إشراف الوزارات المعنية؛
- فتح فروع جزائرية للمدارس الدولية الكبرى؛
- زيادة مشاركة القطاع الاقتصادي في التدريب الجامعي؛
- إعادة تأهيل العلوم الاجتماعية وتعزيز مساهمتها في البحث؛
- تشجيع الدكتوراه في الشركات؛
- دمـج جميـع خريجـي الماجسـتير والدكتـوراه، دون اسـتثناء، في قطـاع التعليـم العـالي.

الثقافة والهوية

يجـدد مترشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية التأكيـد عـلى التزامـه الثابـت بتعزيـز الثقافـة الجزائريـة، مسـتنداً إلى الركائـز الأساسـية الثلاثـة للهويـة الوطنيـة: الإسـلام، والعربيـة، والأمازيغيـة. نحـن ندعـو إلى ثقافـة شـعبية، متاحـة للجميـع ومفتوحـة عـلى العـالم.

عـلاوة عـلى ذلـك، نحـن نكافـح ضـد أي شـكل مـن أشـكال الأحاديـة الثقافيـة، وبشـكل عـام ضـد التطرفـات، سـواء كانـت هوياتيـة أو دينيـة.

سـنلتزم بتعزيـز ثقافـة التعايـش والتسـامح مـع مراعـاة ثرائنـا الثقـافي واللغـوي الـذي يعكـس عمـق الجزائـر التاريخـي الـذي يمتـد لآلاف السـنين.

الدعم الثقافي

- بناء مدينة سينمائية لتشجيع الإنتاج الوطني؛
- إدخال وحدة الفن والثقافة في المناهج الدراسية من المرحلة الابتدائية؛
- تعزيز وضع الفنان وحماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة؛
- العمـل بالتنسـيق مـع عـالم الثقافـة لإنشـاء مـدارس جديـدة متخصصـة في المهـن الحديثـة في هـذا القطـاع.

تعزيز اللغات الوطنية

- حمايـة وترقيـة اللغـات الوطنيـة والرسـمية، العربيـة والأمازيغيـة، التـي تجسـد الشـخصية الجزائريـة.
- تبني قانون عضوي لتنفيذ الاعتراف الرسمي بالأمازيغية؛
- تأسيس أكاديمية للغة الأمازيغية وتعزيزها بالأكاديميين والخبراء المؤهلين؛
- تعميم تدريس الأمازيغية كلغة إلزامية في النظام التربوي الوطني؛
- تنفيـذ خطـة خماسـية لتعزيـز الثقافـة الأمازيغيـة، تشـمل المهرجانـات، وإعانـات للفنانـين، وإنشـاء مراكـز ثقافيـة أمازيغيـة؛

- تقديـر الأعـمال الأدبيـة والتاريخيـة والفلسـفية بالعربيـة والأمازيغيـة مـن خـلال الفعاليـات الثقافيـة والجوائـز الأدبيـة الوطنيـة؛
- دعم الإنتاج العلمي بالعربية والأمازيغية من خلال تقديم الاعانات للباحثين؛
- إنشـاء مركـز وطنـي للترجمـة بـين اللغـات الوطنيـة، مـع مشـاريع ترجمـة إلى اللغـات الأجنبيـة.

تعزيز التسامح:

- إنشـاء منصـب مفتـي الجمهوريـة، مقـرّه في جامـع الجزائـر بالجزائـر العاصمـة، لتأطـير والحفـاظ عـلى المرجعيـة الدينيـة الجزائريـة؛
- تنظيـم مؤتمـر وطنـي سـنوي للأئمـة والخطبـاء الجزائريـين لضـمان تكوينهـم المسـتمر وفـق قيـم الإسـلام المعتـدل.

التراث والحرف

- إنشـاء وكالـة وطنيـة لحمايـة واسـترجاع الـتراث التاريخـي الجزائـري، المـادي واللامـادي؛
- إنشـاء صنـدوق تطويـر الحـرف، بتمويـل مـن الدولـة والـشركاء الخـواص، لدعـم المشـاريع المبتكـرة والمسـتدامة؛
- إجـراء جـرد وطنـي للمهـارات والتقنيـات الحرفيـة التقليديـة في كل ولايـة للحفـاظ عـلى تراثنـا؛
- إنشاء علامة وسم للمنتجات الحرفية الجزائرية لضمان أصالتها وجودتها.

الشباب والرياضة

أمل للشباب الجزائري

مع وجود كثافة سكانية شبابية، ديناميكية، يجب أن تلعب هذه الفئة دوراً رائداً في بناء مستقبل أمتنا. لتعزيز مكانتها وجعلها محركاً للتنمية الاقتصادية، يعتزم مرشح جبهة القوى الاشتراكية بجعل الشباب أولوية مطلقة خلال رئاسته. وذلك من خلال تنفيذ سلسلة من الإجراءات الاستراتيجية:

- إنشاء صيغة سكنية للشباب العاملين؛
- إطلاق منصة مواطنية على الإنترنت لإشراك الشباب في عمليات اتخاذ القرارات ورسم السياسات العمومية؛
- تقديم منح وتمويلات لمشاريع البحث والابتكار التي يقودها الشباب؛
- إنشاء حاضنات أعمال ومراكز ابتكار لرواد الأعمال الشباب في هياكل الشباب؛
- تعزيز برامج التكوين والتمهين لتقديم خبرات عملية وفرص عمل للشباب؛
- إقامة خدمات استشارية مهنية وتسيير البحث عن عمل لمساعدة الشباب في مسيرتهم المهنية؛
- دعم المشاريع الثقافية والرياضية التي تمكن الشباب من التعبير عن أنفسهم وتطوير مواهبهم في مجالات متعددة؛
- تشجيع الشباب على المشاركة في مشاريع التطوع التي تساهم في التنمية المجتمعية والتضامن الاجتماعي؛
- ضمان المساواة في الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتعليمية، بغض النظر عن الأصل الاجتماعي أو الجغرافي للشباب؛
- تعزيز مشاركة الشباب في المبادرات المجتمعية التي لها تأثير إيجابي على بيئتهم المحلية.

مكافحة آفة المخدرات

- تخصيص المزيد من الموارد البشرية والمالية لمكافحة الشبكات الإجرامية لتجارة المخدرات؛
- إدماج برامج تعليمية حول مخاطر المخدرات بدءاً من المدرسة الابتدائية وإقامة برامج توجيه للشباب المعرضين للخطر، ودعم إنشاء جمعيات متخصصة؛
- زيادة عدد المراكز العمومية للتخلص من السموم وإعادة التأهيل مع تقديم الدعم الطبي والنفسي؛
- إقامة برامج لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للمدمنين السابقين؛
- إنشاء برامج للدعم النفسي والاجتماعي للعائلات المتضررة؛
- الاستثمار في بنية تحتية للأحياء الأكثر هشاشة، وتطوير مراكز الترفيه والمساحات الثقافية للشباب.

إصلاح رياضة الهواة

رياضة الهواة تعزز ليس فقط الصحة البدنية والعقلية للشباب، بل أيضاً دمجهم الاجتماعي، والانضباط، والمثابرة. من خلال الاستثمار في الرياضة، نقدم لشبابنا فرصاً للتطور والتفوق، بينما نبعدهم عن الآفات الاجتماعية المرتبطة بالإدمان والعنف. يلتزم مرشح جبهة القوى الاشتراكية بـ:

- تعميم قاعات الرياضة العامة متعددة الخدمات، لا سيما في المناطق الريفية والنائية؛
- تعميم انجاز المسابح العمومية؛
- إنشاء مسابقات بلدية وولائية ووطنية بين المؤسسات التعليمية (الابتدائي، المتوسط، الثانوي) والجامعية في جميع التخصصات الأولمبية؛
- تشجيع الرياضات الذهنية في المدارس (مثل الشطرنج، الألغاز، الألعاب اللوحية، إلخ) والمناظرات، فضلاً عن الرياضات الجديدة (الألعاب الإلكترونية، مسابقات الروبوتات، إلخ)؛

- إنشـاء بطاقـة رياضيـة مجانيـة للطـلاب والشـباب دون 26 عامـاً مـن الطبقـات المعـوزة؛
- تحفيـز الجمعيـات الرياضيـة ماليـاً عـلى إنشـاء ودعـم تخصصـات رياضيـة خـارج كـرة القـدم؛
- تحديـد ممارسـة الرياضـة في المـدارس كحـد أدنى إلزامـي بثـلاث سـاعات أسـبوعياً مـن الابتدائيـة حتـى المرحلـة الجامعيـة؛
- إجـراء دراسـة معمقـة حـول حالـة ممارسـة الرياضـة لـذوي الاحتياجـات الخاصـة والوسـائل اللازمـة لتعميمهـا.

تطوير الرياضة عالية المستوى

الاسـتثمار في الرياضـة عاليـة المسـتوى ليـس مجـرد مسـألة فخـر وطنـي، بـل اسـتراتيجية شـاملة للتنميـة. مـن خـلال تنفيـذ سياسـات ملائمـة، يمكـن للجزائـر أن تتألـق عـلى السـاحة الدوليـة، وأن تعـزز اقتصادهـا، وتحسـن صحـة وتعليـم سـكانها، وتعـزز الابتـكار والإدمـاج الاجتماعـي. بالنسـبة لمرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية، فـإن تحسـين الرياضـة عاليـة المسـتوى يتطلـب تبنـي نهـج شـامل يشـمل البنيـة التحتيـة، والتكويـن، والدعـم المـالي، والصحـة، وتنظيـم الفعاليـات، والسياسـات التعليميـة، وحوكمـة جيـدة. في هـذا السـياق، يركـز برنامجنـا عـلى الإجـراءات التاليـة:

- إنشـاء أكاديميـات رياضيـة وإقامـة مراكـز تدريـب للمواهـب الشـابة في مختلـف التخصصـات؛
- إنشـاء هيئـة وطنيـة متخصصـة في اكتشـاف المواهـب، والتـي سـتكون مسـؤولة عـن تنظيـم المسـابقات والمخيـمات لتحديـد المواهـب الشـابة الواعدة؛
- إنشاء مركز تكوين وشهادات للمدربين في مختلف التخصصات الرياضية؛
- إقامة هيئة متخصصة لإدارة وتطوير الرياضة عالية المستوى في الجزائر؛
- إجراء تدقيقات مستقلة في الاتحادات الرياضية لتحسين إدارتها وشفافيتها؛
- مراجعـة نظـام عمـل الدوريـات المحترفـة لتطويـر المنافسـة وجـذب المزيـد مـن المسـتثمرين.

المساواة بين النساء والرجال

المساواة بين النساء والرجال هي حجر الزاوية لأي تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي. في الجزائر، تشكل هذه التحديات جوهر رؤيتنا للمستقبل.

تلعب النساء، اللائي يتأثرن غالباً بالأزمات الاقتصادية، والأوبئة، أو تأثيرات التغير المناخي، دوراً حاسماً كمحركات للتغيير، والتنمية، والحداثة. في هذا السياق، يلتزم مرشح جبهة القوى الاشتراكية بـ :

- زيادة نسبة النساء المؤهلات في المناصب القيادية في القطاعين العام والخاص؛
- وضع حصص وسياسات تعزز المساواة في الهيئات واتخاذ القرار والمناصب القيادية؛
- تشجيع المبادرات التي تطلق الطاقات الإبداعية وتخلق فرص عمل للنساء؛
- تحفيز النساء على ريادة الأعمال من خلال تقديم برامج دعم مالي وتقني؛
- تشجيع إنشاء جمعيات نسوية.

الصحة العمومية

إصلاح نظام الصحة

ازدادت النفقات العامة على الصحة بشكل كبير عاماً بعد عام، ولكن ذلك لم يكن كافياً لمواجهة الصعوبات في هذا القطاع بشكل فعال: ارتفاع تكاليف الرعاية، نقص الأدوية، معدات قديمة وظروف العمل الصعبة للممارسين. يجذب القطاع الخاص، الذي أصبح مربحاً، المرضى والمهنيين الصحيين، غالباً على حساب القطاع العام.

لا تزال الفجوات في الوصول إلى الرعاية، وتفاوت الجودة، ومشاكل التكوين تؤثر على النظام. لتلبية احتياجات هذا القطاع، يلتزم مرشح حزب جبهة القوى الاشتراكية بإجراء الإصلاحات التالية:

- زيادة نسبة الميزانية المخصصة للصحة العامة بنسبة 50٪؛
- إعادة تأهيل قطاع الصحة العامة كخدمة أساسية وعالية الجودة؛

- إنشـاء وكالـة وطنيـة لمراقبـة مؤسسـات الصحـة العامـة والخاصـة لضـمان الوصـول إلى الخدمـات الصحيـة وجودتهـا؛
- تحسين تخصيص الموارد البشرية والمالية والمادية؛
- تقليل التفاوتات الجغرافية من خلال الاستثمار في المناطق الأقل تغطية؛
- تطوير استراتيجيات الوقاية وتعزيز الصحة العمومية؛
- ضمان إدارة فعالة للأدوية واللوازم؛
- ضمات التكافؤ في الاستفادة من الرعاية الصحية للفئات الضعيفة؛
- تقييم أداء القطاع الصحي بانتظام وتعديل الاستراتيجيات وفقاً لذلك؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الصحة.

عصرنة المنظومة الصحية

لتحسـين نظـام الرعايـة الصحيـة في الجزائـر، قـام مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية بالتفكـير في سلسـلة مـن الإصلاحـات الهادفـة إلى عصرنتـه وتحسـينه. بالإضافـة إلى التخطيـط الاسـتراتيجي، تشـمل هـذه التدابـير إجـراءات ملموسـة لتعزيـز جـودة الخدمـات الصحيـة، وضبـط التكاليـف، وتعزيـز الوقايـة:

- مكافحة العلاج الذاتي لحماية الصحة العمومية وتقليل هدر الأدوية؛
- إعادة تأهيل دور طبيب الأسرة لتحسين الرعاية والمتابعة للمرضى؛
- تنظيم مدة الاستشارات لضمان رعاية ملائمة وتقليل الأخطاء في التشخيص؛
- تحديـد سـقف لرسـوم الاستشـارة لـدى الأطبـاء الخـواص لتحسـين الوصـول إلى الخدمـات الصحيـة؛
- تضمين رسوم الاستشارة في بطاقة الشفاء لتحقيق شفافية أحسن في التكاليف؛
- إنشـاء منصـة مستشـفيات وطنيـة بمعايـير دوليـة وإعـداد سـجل وطنـي للمـرضى المزمنـين؛
- تطوير بطاقة وطنية للأدوية لضمان متابعة ورقابة أحسن؛
- تشجيع التربية الغذائية الصحية السليمة؛

- تطبيق قواعد الفحص والتشخيص المبكر لضمان الوقاية من الأمراض؛
- تعزيز التعاون والتبادل الدولي في مجال الصحة.

ضمان الأمن الصحي

يعد الأمن الصحي أولوية أساسية لضمان الصحة العامة وجودة الحياة للمواطنين في الجزائر. لتعزيزه، يخطط مرشح حزب جبهة القوى الاشتراكية لتنفيذ مجموعة من الإجراءات الاستراتيجية تهدف إلى تحسين مرونة النظام الصحي، والاستعداد والاستجابة للأزمات الصحية، وتعزيز الوقاية والتوعية، وتقوية قدرات البحث والمراقبة، وضمان التنسيق والتعاون الفعال:

- إنشاء أمانة الدولة للأمن الصحي؛
- إنشاء مركز وطني لمراقبة الصحة؛
- زيادة الموارد والإطارات في الخدمات الصحية؛
- إنشاء مراكز بحثية وتكوينية متخصصة في علم الأوبئة، والصحة العمومية، وإدارة الطوارئ الصحية؛
- مراجعة بروتوكولات الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية؛
- إطلاق حملات توعية منتظمة حول سلوكيات الصحة الوقائية وتدابير النظافة الشخصية؛
- وضع تنظيمات أكثر صرامة بشأن جودة وسلامة المنتجات الصيدلانية والمعدات الطبية؛
- دعم المبادرات المحلية والشركات الناشئة المبتكرة في مجال الصحة؛
- إنشاء وتجديد المخزونات الاستراتيجية بانتظام من الأدوية ومواد الصحة.

حماية الطفولة

تعد حماية الطفولة قضية أولوية في الجزائر، حيث يواجه العديد من الأطفال مشكلات مثل سوء المعاملة، والإهمال، والاستغلال، والتخلي. يولد حوالي 3000 رضيع

سـنوياً خـارج إطـار الـزواج ويتـم التخـلي عنهـم. عـلى الرغـم مـن وجـود قوانـين وسياسـات لضـمان سـلامة الأطفـال، فـإن تنفيذهـا وتطبيقهـا مـا زالا يمثـلان مشـكلة. سـيتخذ مرشـح حـزب جبهـة القـوى الاشـتراكية الإجـراءات التاليـة لتحسـين حمايـة الطفولـة:

- إنشاء مراكز استقبال متخصصة للأطفال المُتخلى عنهم؛
- إقامة برامج دعم وإعادة تأهيل للأطفال ضحايا سوء المعاملة؛
- تطوير حملات توعية كبيرة حول حقوق الطفل وطرق الإبلاغ عن الإساءة؛
- إنشاء آليات للإبلاغ المجهول عن حالات سوء المعاملة والاستغلال؛
- توفـير تكويـن دوري لمهنـي الصحـة والتعليـم والعمـل الاجتماعـي حـول مسـائل حمايـة الطفولـة؛
- ضـمان متابعـة وتقديـم الدعـم النفـسي للأطفـال الذيـن تعرضـوا للإسـاءة أو الإهـمال؛
- تعزيـز عمليـات التفتيـش ومراقبـة مؤسسـات الرعايـة لضـمان الالتـزام بمعايـير الحمايـة؛
- تشجيع السياسات الداعمة للأسرة للوقاية من التخلي والاستغلال؛
- التعـاون مـع جمعيـات المجتمـع المـدني لتعزيـز خدمـات حمايـة الطفولـة ودعمهـا ماليـاً، بمـا في ذلـك قضايـا الإدمـان (المخـدرات، الشاشـات، إلـخ).

البيئة والمناخ

تواجـه الجزائـر، مثـل العديـد مـن البلـدان في جميـع أنحـاء العـالم وخاصـة في منطقـة البحـر الأبيـض المتوسـط، تحديـات بيئيـة ضخمـة تهـدد تنوعهـا البيولوجـي ومواردهـا الطبيعيـة وصحـة سـكانها.

في مواجهـة الوضـع المقلـق، هنـاك حاجـة إلى تدابـير عاجلـة لحمايـة البيئـة، ومكافحـة التلـوث، وتكييـف ممارسـاتنا مـع الحقائـق المناخيـة:

- إنشاء شرطة بيئية مزودة بوسائل وامتيازات واسعة؛
- تعزيز القوانين البيئية لحماية الموارد الطبيعية بشكل أفضل وتقليل التلوث؛

- تشـجيع الزراعـة المسـتدامة بممارسـات مثـل الزراعـة الغابيـة واسـتخدام الميـاه بشـكل فعـال؛
- تحسين البنية التحتية لإدارة وإعادة تدوير النفايات ومعالجة المياه المستعملة؛
- • إطـلاق حمـلات توعيـة وتعليـم عامـة واسـعة النطـاق لتشـجيع سـلوكيات تحـترم البيئـة؛
- • الاسـتثمار في الطاقـة المتجـددة مثـل الطاقـة الشمسـية وطاقـة الريـاح لتقليـل الاعتماد عـلى الوقـود الأحفوري؛
- • اعتماد قوانين تدعم تقليل النفايات، وإعادة التدوير، وإعادة استخدام المواد؛
- إلـزام منتجـي البلاسـتيك بالتحـول إلى التعبئـة القابلـة للتحلـل وزيـادة الضرائـب عـلى إنتـاج الأكيـاس البلاسـتيكية؛
- فـرض إجـراءات صارمـة عـلى منتجـي المشروبـات مـن أجـل التقليـل مـن النفايـات، خصوصـاً الزجاجية؛
- دعم الشركات التي تعتمد ممارسات تدويرية عبر منحها إعفاءات ضريبية؛
- وضع معايير وشهادات للمنتجات المستدامة لتشجيع الممارسات البيئية؛
- دمـج الاقتصـاد التدويـري في البرامـج التعليميـة لزيـادة الوعـي لـدى الأجيـال الناشـئة؛
- تضمـين متطلبـات الاسـتدامة في دفاتـر الـشروط للمشـاريع الحضريـة الجديـدة وضـمان الفعاليـة الطاقويـة في مشـاريع البنـاء، بمـا في ذلـك المنشـآت العامـة؛
- تشـجيع الإضـاءة الثنائيـة الضـوء LED والطاقـة الشمسـية مـن خـلال تقديـم خيـارات دفـع مؤجلـة للمسـتخدمين؛
- إطـلاق قـروض اسـتهلاكية بـدون فوائـد للأفـراد لتمويـل تجديـد الطاقـة وتركيـب الألـواح الشمسـية.

إدارة الأمن المائي

الأمـن المـائي هـو مسـألة اسـتراتيجية للغايـة بالنسـبة لأمتنـا، نظـراً للمنـاخ شـبه الجـاف

في الجزائـر والاعتـماد الكبـير للعديـد مـن القطاعـات عـلى المـوارد المائيـة. إن إدارة المـوارد المائيـة بشـكل فعـال ومسـتدام ضروريـة للتنميـة الاقتصاديـة، والاسـتقرار الاجتماعـي، وحمايـة النظـم البيئيـة، والاسـتعداد للتحديـات المسـتقبلية المتعلقـة بالمنـاخ. لمواجهـة هـذه التحديـات الكـبرى، يلتـزم مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية بمـا يـلي:

- وضع خطط إدارة متكاملة؛
- تحديث البنية التحتية المائية والشبكات الحضرية؛
- إطلاق عملية وطنية واسعة للكشف عن تسربات المياه وإصلاحها؛
- إطلاق عمليات منتظمة لتطهير السدود؛
- تحسين معالجة وإعادة استخدام المياه المستعملة؛
- بناء المزيد من السدود ومحطات تحلية مياه البحر؛
- تشجيع تقنيات الري المبتكرة والموفرة للمياه؛
- تطوير خطط الطوارئ لمواجهة الجفاف؛
- حماية المناطق الرطبة والأنهار والبحيرات، وكذلك الطبقات الجوفية.

إدارة المخاطر الكبرى

تقـع الجزائـر في منطقـة زلزاليـة نشـطة وتحـت تأثـيرات التغـيرات المناخيـة، عرضـة بشـكل خـاص للمخاطـر الكـبرى مثـل الفيضانـات، والجفـاف، وحرائـق الغابـات. لمواجهـة هـذه المخاطـر، مـن الـضروري وضـع اسـتراتيجيات للوقايـة، وتحسـين البنيـة التحتيـة، وتوعيـة السـكان. في هـذا الصـدد، يقتحـر مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية:

- إنشـاء وحـدات جديـدة للحمايـة المدنيـة في المناطـق المعرضـة للخطـر مثـل مناطـق الغابـات الكبـيرة؛
- وضع أنظمة للمراقبة والإنذار المبكر؛
- إنشاء حواجز نارية ومناطق عازلة ضد حرائق الغابات؛
- تدريـب المواطنـين، خاصـة في المناطـق المعرضـة لخطـر الحرائـق، والـزلازل، أو الانهيـارات الأرضيـة، عـلى تقنيـات الإسـعافات الأوليـة؛

- استخدام الطائرات بدون طيار لمراقبة الغابات خلال فترات الخطر؛
- إدخال دروس حول المخاطر الكبرى في المناهج الدراسية؛
- فرض وتطبيق معايير البناء المقاومة للزلازل على جميع المباني، وخاصة البنية التحتية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس والمساكن؛
- تطوير خطط إدارة المخاطر الصناعية ومراقبة المنشآت الصناعية للوقاية من الحوادث؛
- تحسين أنظمة تصريف المياه الحضرية والمستعملة، وبناء السدود والأرصفة للتحكم في الفيضانات وإعادة تهيئة المناطق الرطبة الطبيعية لامتصاص الفائض من المياه؛
- دمج التكيف مع التغير المناخي في السياسات الوطنية.

الأمن الوطني

تعزيز الدفاع الوطني

لتأمين دفاع وطني فعال، يجب على الجزائر تحديث قواتها المسلحة بشكل أكبر وتطوير استراتيجية دفاع تتناسب مع التحديات العسكرية والاقتصادية الحالية. فور وصوله إلى السلطة، يعتزم مرشح جبهة القوى الاشتراكية القيام بما يلي:

- تشجيع تطوير صناعة دفاع وطنية متعددة القطاعات؛
- اعتماد عقيدة دفاعية وقائية واستباقية ومقنعة تتناسب مع الحقائق الجيوستراتيجية الجديدة؛
- تطوير وحدات استجابة سريعة للأزمات الفورية وغير المتوقعة؛
- تحسين التنسيق بين مختلف أجهزة الأمن؛
- إنشاء برامج للوقاية من التطرف بالتعاون مع المؤسسات البحثية والمجتمع المدني؛
- إنشاء وحدة خاصة لمكافحة تهريب المخدرات والتهريب؛

- إنتـاج تقنيـات حديثـة خاصـة بنـا، بمـا في ذلـك الطائـرات بـدون طيـار والـرادارات والأقـمار الصناعيـة، لمراقبـة وحمايـة الحـدود.

الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية

لتعزيـز المكانـة الدوليـة للجزائـر، مـن الـضروري اعتـماد دبلوماسـية نشـطة، وتعزيـز سياسـة حسـن الجـوار، وتطويـر علاقـات اقتصاديـة وأمنيـة دوليـة. ويتطلـب ذلـك:

- الالتزام ببناء مغرب كبير ديمقراطي للشعوب وفقًا لإعلان 1 نوفمبر 1954؛
- تطوير علاقات قوية وأولوية مع الدول الأفريقية لتعزيز منطقة تأثير الجزائر؛
- اسـتئناف المبـادرة بسياسـة دبلوماسـية هجوميـة داخـل الاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة وجامعـة الـدول العربيـة؛
- القيام بدور أكبر كوسيط في النزاعات الإقليمية ودعم المبادرات السلمية؛
- التعـاون النشـط مـع المجتمـع الـدولي في جهـود مكافحـة الإرهـاب والآفـات العابـرة للحدود؛
- المشـاركة في الجهـود الإنسـانية الدوليـة للتصـدي للأزمـات وتعزيـز صـورة الجزائـر كدولـة متضامنـة.

السيادة الرقمية

أصبحـت البيانـات الرقميـة، أو الداتـا، مـورداً أساسـياً للـشركات والمنظـمات، حيـث تسـاهم في تحسـين فهـم العمـلاء، وتحسـين العمليـات، وتعزيـز الابتـكار. في الجزائـر، تُعتـبر البيانـات في كثـير مـن الأحيـان غـير مكتملـة أو غـير موثوقـة، والبنيـة التحتيـة اللازمـة لإدارتهـا غـير كافيـة. لذلـك، مـن الـضروري والمسـتعجل تعزيـز السـيادة الرقميـة لدعـم النمـو الاقتصـادي وتحسـين الخدمـات العامـة.

في هذا السياق، يعد مرشح جبهة القوى الاشتراكية بما يلي:

- الاسـتثمار في بنيـة الاتصـالات التحتيـة، وتطويـر شـبكات الألياف البصريـة وتحسـين تغطيـة الإنترنـت عـالي السرعـة عـبر البـلاد؛

- بناء مراكز بيانات ضخمة حديثة لضمان إدارة آمنة وفعالة للمعلومات محلياً؛
- وضـع قوانـين وتنظيـمات واضحـة لتحديـد المعايـير لحمايـة البيانـات، والأمـن السـيبراني، والخصوصيـة؛
- إدخـال برامـج تعليميـة متخصصـة في علـم البيانـات، والـذكاء الاصطناعـي، والأمـن السـيبراني، وتكنولوجيـا المعلومـات في الجامعـات والمـدارس التقنيـة؛
- تطويـر برامـج تدريبيـة في المهـارات الرقميـة للشـباب والمهنيـين لتحسـين تبنـي التكنولوجيـا؛
- تعزيـز الأمـن السـيبراني الوطنـي مـن خـلال تطويـر اسـتراتيجيات قويـة لحمايـة البيانـات والأنظمـة ضـد التهديـدات الإلكترونيـة؛
- تنفيذ حملات توعية وتعزيز أمان البيانات والممارسات الرقمية الجيدة؛
- دمـج المهـن الجديـدة المتعلقـة بالبيانـات في القطـاع العـام لتلبيـة الاحتياجـات المتزايـدة للقطـاع الرقمـي.

الشؤون الخارجية

إعادة تعريف استراتيجية العلاقات الدولية

يجب على الجزائر إعادة التفكير في استراتيجيتها الشاملة في مجال العلاقات الدولية لتحقيق أهدافها الوطنية وتعزيز موقعها الجيوستراتيجي في إفريقيا، والبحر الأبيض المتوسط، والعالم.

سيمكن ذلك بلادنا من توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والثقافي، وبناء شراكات استراتيجية، ومواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي والإرهاب.

فيما يلي المحاور الرئيسية للسياسة الدولية لمرشح جبهة القوى الاشتراكية:

تعزيز التعاون الاستراتيجي

- إعادة تقييم علاقاتنا مع الشركاء التقليديين على أساس المصلحة الوطنية، والتبادل، والاحترام المتبادل؛
- تعزيز الروابط مع شركاء جدد رئيسيين، لا سيما في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- تشجيع دبلوماسية هجومية واستباقية لوضع الجزائر كشريك لا غنى عنه؛
- الانخراط بشكل أكبر في الحوار والوساطة لحل النزاعات الدولية مع احترام سيادة الدول.

دعم القضايا العادلة

- استمرار دعم القضية الفلسطينية والعمل على إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومعترف بها دولياً ضمن حدود عام 1967؛
- الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ودعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق حل سلمي ومستدام من خلال إجراء استفتاء؛

التعاون الإقليمي

- تعزيـز التعـاون الاقتصـادي بـين الـدول الإفريقيـة لتحسـين التكامـل الاقتصـادي في قارتنـا؛
- تشجيع الاستثمارات في البنى التحتية، والتكنولوجيا، والابتكارات الإقليمية؛
- دعـم تطويـر منطقـة التجـارة الحـرة القاريـة الإفريقيـة لتحفيـز التجـارة بـين الـدول الأفريقية؛
- المشـاركة الفعالـة في المبـادرات متعـددة الأطـراف ضمـن الاتحـاد الإفريقـي، والجامعـة العربيـة، ومنظـمات إقليميـة أخـرى.

إعادة التفاوض على الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي

- إعـادة التفـاوض عـلى الاتفاقيـات مـع الاتحـاد الأوروبي للحصـول عـلى شروط أكـثر عدالـة ومفيـدة للطرفـين؛
- حمايـة المصالـح الاقتصاديـة للجزائـر، لا سـيما مـن خـلال دعـم الصناعـات المحليـة والصـادرات؛
- الالتـزام بالدخـول في حـوار بنّـاء لتعزيـز العلاقـات الاقتصاديـة، مـع ضـمان التنميـة المسـتدامة لبلدنـا.

من أجل الإندماج المغاربي

يمثـل الإندمـاج الاجتماعـي والاقتصـادي المغـاربي فرصـة كبـيرة للجزائـر وللـدول الأخـرى في المغـرب الكبـير فهـو قـادر عـلى تعزيـز تنميتهـا الاقتصاديـة، وتحسـين جـودة حيـاة مواطنيها، وضـمان مكانـة أكـثر تنافسـية في الاقتصـاد العالمـي والمُعـولم. في هـذا السـياق، قـام مرشـح جبهـة القـوى الاشـتراكية ببرمجـة سلسـلة مـن الإجـراءات المنسـقة التـي تهـدف إلى تجانـس السياسـات الاقتصاديـة، وتطويـر البنيـة التحتيـة الأساسـية، وتعزيـز التعـاون الإقليمـي:

- إنشـاء إطـار تنظيمـي مشـترك مـن خـلال توحيـد التشريعـات والتنظيـمات المتعلقة بالعمليـات التجاريـة لتسـهيل التجـارة عـبر الحدود؛

- توحيد المعايير واعتماد مقاييس مشتركة للمنتجات لتسهيل تداولها؛
- الاستثمار في بنية تحتية مشتركة للنقل (طرق، سكك حديدية، موانئ ومطارات) لتحسين الاتصال بين الدول؛
- تطوير شبكات طاقة واتصالات متكاملة لتقليل التكاليف وتحسين الكفاءة.

تسهيل الاستثمار

- إنشاء مناطق تجارة حرة لتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
- خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنسيق السياسات الضريبية وتقديم حوافز مشتركة.

التعاون المالي

- إنشاء اتحاد جمركي لتسهيل التبادل داخل المنطقة؛
- إنشاء مؤسسات مالية إقليمية لدعم مشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية؛
- إنشاء منظمات قطاعية لتنسيق الجهود في مجالات محددة (الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا...)؛

التعاون الأمني

- التعاون لتعزيز الأمن الإقليمي من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة؛
- تعزيز الاستقرار السياسي من خلال الحوار والتعاون بين الحكومات.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

- تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية والتنمية؛
- تطوير تجمعات صناعية إقليمية لتعزيز سلاسل القيمة المتكاملة.

حماية البيئة

- التعاون في التسيير المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والطاقة؛
- إطلاق مبادرات مشتركة لحماية البيئة ومكافحة التغير المناخي.

التعليم والبحث

- تطوير شبكات جامعية وبحثية لتعزيز تبادل المعرفة والابتكارات؛
- إنشاء برامج تبادل للطلاب والباحثين.

التخطيط والاستشراف

لمواجهة التحديات الأمنية المستقبلية وتخطيط التنمية الوطنية في سلام، يجب على الجزائر اعتماد نهج استراتيجي شامل ومتكامل، يركز على التخطيط والرصد الاستراتيجي وكذلك الاستشراف. في هذا السياق، نهدف إلى:

- إنشاء وزارة للتخطيط والاستشراف؛
- وضع رؤية طويلة الأمد لتطوير البلاد حتى عام 2050؛
- اقتراح خطط تنموية قطاعية تتماشى مع الرؤية الوطنية المستقبلية؛
- إنشاء مرصد وطني لليقظة والرصد الاستراتيجي لتحليل الاتجاهات الوطنية والدولية.

TIRNI N IFALLEN INENLAYEN
FFS
جبهة القوى الإشتراكية
FRONT DES FORCES SOCIALISTES